الآفاق الاستراتيجية لزلزال الخليج

ايراهيم شكيب
الكلية العسكرية ـ الكويت

مقدمة

تعتبر حرب الخليج الثانية (2 أغسطس 1990 - 28 فبراير 1991) من أهم وأخطر الأحداث في التاريخ المعاصر، والتي سوف تؤثر بالضرورة ـ بتداعياتها ـ ليس على المستوى المحلي والإقليمي فحسب، بل على المستوى العالمي أيضا؛ فقد خلفت هذه الحرب آثاراً واضحة في جميع المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية سوف تترك بصماتها على مستقبل منطقة الشرق الأوسط لأمد بعيد، وستفرض على الواقع العربي تحديات تفوق عملية تسوية الأزمة ذاتها، تكمن في البحث عن مفهوم جديد لإطار الأمن القومي العربي بكل تحدياته اتساقاً مع منطق المتغيرات الدولية التي صاحبت انهيار الكتلة الشرقية، واختفاء الاتحاد السوفيتي القديم من الخريطة السياسية للعالم.

وتُعْنَى هذه الدراسة بالاقتراب من الفكر الاستراتيجي لطرفي النزاع في الحرب، وأعني بهما العراق من جهة، ودول التحالف بقيادة الولايات المتحدة من جهة أخرى، سواء أكان ذلك في أثناء المرحلة التحضيرية لغزو العراق للكويت، أم إبان إدارة الأزمة من منظورها السياسي والاقتصادي والإعلامي بعد الغزو، وقبيل بدء الحوار بالمدافع ليلة 17/16 من يناير 1991، في ظل صعوبات أكاديمية ضخمة انحصرت في عدم توافر البعد الزمني للموضوع محل الدراسة حتى يمكن الاطلاع على الوثائق الأصلية الخاصة به، فليس هناك أشق ولا أصعب من الوصول إلى حقائق الأحداث، وخاصة عندما تكون هذه الأحداث تتعلق بحرب أثارت من الخلافات في وجهات النظر مالم تثره أزمة سابقة في التاريخ العربي المعاصر، عكست اختلاف الرؤى حتى بين الأكاديميين أنفسهم، والذين انفعلوا بوقائعها

مذكرة إلى «لوي هندرسون» مساعد وزير الخارجية الامريكية لشؤون الشرق الأوسط وأفريقيا يخطره فيها «بأن صيغة السلام البريطانية التي سادت العالم لفترة طويلة قد أتت إلى نهايتها، وأن على الولايات المتحدة أن تتولى من الآن مسؤولية الدفاع عن العالم الحر..» (ديني، 1990 :221). ولم تكن تلك المذكرة سوى اعتراف بريطاني ضمني بفشل بريطانيا في مَدّ حكومتي تركيا واليونان بالمعونة حتى لا تقعا في ربقة المد الشيوعي، فتقدم الرئيس «ترومان» في 12 مارس عام 1947 بما عرف «بمبدأ ترومان»، والذي قضى بتقديم المساعدة العسكرية والاقتصادية لتركيا واليونان، ولكل دولة أخرى تتصدى للعدوان، وأعلن أمام الكونجرس أن «على أمريكا أن تقدم كل عون للشعوب الحرة التي تتصدى لكل محاولة من جانب أقلية مسلحة لإخضاعها، أو أيّ ضغط خارجي يقع عليها». (حافظ، 1966 :696)، وكان ذلك يعني احتواء التوسع الشيوعي السوفيتي بصفة عامة، وتعميق الصلة بالشرق الأوسط بصفة خاصة.

وقد اتسعت المعونة العسكرية فيما عرف «بمشروع مارشال» لتشمل أوروبا، وتعيد تعميرها، وكان هذا المشروع رداً عملياً على التسلل الشيوعي في أوروبا الشرقية والبلقان، وكان «جورج مارشال» وزير خارجية الولايات المتحدة الذي تولى منصبه في 14 يناير عام 1947 قد ألقى خطاباً في جامعة «هارفارد» في الخامس من يونيو عام 1947 أعلن فيه تصميم الولايات المتحدة على مَدّ يد المعونة وفقاً لمبادىء ثلاثة مهمة هي: العمل فورًا لمواجهة التهديد السوفيتي، ودعوة شعوب أوروبا إلى تقديم خطتها التفصيلية، وطلب مساهمة كل الشعوب الأوروبية فيه بما فيها الاتحاد السوفيتي الذي قدم مشروع «مولوتوف» رداً على مشروع مارشال للدول التابعة له؛ ليكون نواة لسوقها المشتركة «الكوميكون» مثلما كان مشروع مارشال نواة للسوق الأوروبية المشتركة، وغدت الحرب الباردة[1] والتعايش السلمي ومؤتمرات الوفاق من بَعْدُ لعبة العملاقين لتسوية الخلافات بينهما حول المصالح المشتركة.

كانت الولايات المتحدة قد تقدمت في يونيو عام 1946 بعد تفجيرها لقنبلتها الذرية الرابعة في العام نفسه في جزر بيكيني المرجانية في المحيط الهادي، وقنبلتها الخامسة تحت مياه المحيط بمشروع لفرض رقابة دولية على التجارب الذرية، وتحريم استخدام الأسلحة الذرية، وألا يخضع القرار لحق النقض (الفيتو) المقرر للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الذي كان قد قرر تكوين لجنة

السوفيتية أمكنها تطويق حلف الأطلسي[2] عن طريق الزحف غرباً في اتجاه المغرب الأقصى، وبراً تحرم الغرب من أكبر قاعدة استراتيجية يمكن لهذا الحلف أن يعتمد عليها في عملياته الحربية المقبلة، وهو الأمر الذي حدا بالاتحاد السوفيتي إلى إنشاء حلف وارسو بالمقابل[3].

وترجع أهمية الشرق الأوسط الاقتصادية إلى احتوائه على موارد طبيعية هائلة، وخاصة الفوسفات والمنجنيز والبوتاسيوم، أما حقول النفط التي يصفونها بحق آبار القوة، والتي تتجمع حول شواطىء الخليج العربي فهي تحتوي على 65,2% من احتياط البترول العالمي الثابت وجوده فنياً[4]، والذي يستخدم في تزييت آلات الإنعاش الاقتصادي في أوروبا الغربية واليابان، كما أنه يساعد على تأخير استنزاف المستودعات البترولية الموجودة في الولايات المتحدة نفسها، ولعل هذا هو السبب الذي يعلل لنا سر اهتمام الولايات المتحدة خلال السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية بالعمل على ربط دول المنطقة في حلف للدفاع الاقليمي عن الشرق الأوسط ضد الخطر السوفيتي، واحتفاظها بقواعد عسكرية ثابتة، ومتحركة تتمثل في الأساطيل البحرية في المنطقة لإيجاد كفة عسكرية توازي بثقلها كفة الطاقة العسكرية السوفيتية في مناطق البحر الأسود وبحر قزوين والأورال، وقد تجسد هذا الاهتمام من خلال مفردات «مبدأ أيزنهاور» الذي أعلنه أمام الكونجرس في 5 يناير عام 1957 في أعقاب حرب العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، والذي أوضح فيه أن الشرق الأوسط يمر بمرحلة حرجة نتيجة حصول العديد من دوله على الاستقلال، وهي التي كان أمنها يعتمد على نفوذ بعض القوى العالمية ـ الإنجليزية والفرنسية ـ مما أدى إلى حدوث «فراغ» في المنطقة بالإضافة إلى عاملين مهمين أولهما: العداء بين إسرائيل والعالم العربي، وثانيهما: محاولة النفوذ الشيوعي التسلل للمنطقة. وقد طلب الرئيس الامريكي من الكونجرس منحه السلطات اللازمة لتقديم أية مساعدات عسكرية بما في ذلك استخدام القوات العسكرية الأمريكية «لضمان وحماية السلامة الاقليمية لدول الشرق الأوسط والاستقلال السياسي لشعوبه التي تطلب هذه المساعدة ضد العدوان المسلح المباشر، أو غير المباشر من أية دولة تسيطر عليها الشيوعية العالمية». كما تضمن المشروع استعداد الولايات المتحدة للتعاون مع أية دولة من دول الشرق الأوسط على ما من شأنه تنمية اقتصادياتها حتى لا تقع تحت تأثير الإغراء الشيوعي[5]. (شلبي، 1983 :128).

يعملا على منع المواقف التي من شأنها التسبب في إلحاق الضرر بعلاقتهما وأنهما سوف يمارسان دائماً ضبط النفس في علاقتهما المتبادلة، وأن يكونا على استعداد لتسوية الخلافات بالطرق السلمية (مادة 2)، وأن هناك مسؤولية خاصة لدى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لعمل كل مافي وسعهما حتى لاتنشأ صراعات أو مواقف يكون من شأنها زيادة التوتر الدولي (مادة 3). وفي البيان المشترك الصادر في 29 مايو أكدت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مساندتهما للقرار 242، إذ إن تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي سوف تفتح آفاقاً لجعل الوضع في الشرق الأوسط طبيعياً، الأمر الذي سيسمح بخطوات من شأنها إحلال استرخاء عسكري في المنطقة.

وكانت عوامل ثلاثة قد أثّرت منذ مطلع السبعينات على أسس وتوجهات السياسة الامريكية في الخليج العربي، تمثلت في الانسحاب البريطاني من المحميات الخليجية عام 1971 وما تبعه من حدوث فراغ أمني وسياسي في المنطقة، في الوقت الذي تزايدت فيه الأهمية الاقتصادية وخاصة النفطية للمنطقة، والتي بلغ حجم إنتاجها من النفط الخام عام 1966 بما يعادل 35% من حجم الانتاج العالمي، كما بلغ نسبة المخزون الاحتياطي النفطي لها باستثناء إيران ما يقارب نصف الاحتياط العالمي، بالإضافة إلى الأهمية العسكرية لها ضمن استراتيجية الدول الكبرى للتنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ولقد تمحور الحل الذي اقترحته الدوائر الاستراتيجية الأمريكية لسد الفراغ الأمني حول إنشاء جهاز أمني إقليمي قوامه الدول العربية المحيطة بالخليج بالإضافة إلى إيران نتيجة لانخفاض عدد القوات العسكرية الأمريكية إلى 60% من حجمها[9]، وقد شكلت أزمة النفط الأولى عام 1974 نقطة التحول من الرد المرن إلى طرح فكرة قوات الانتشار السريع، وفي 15 أغسطس عام 1977 أصدر الرئيس كارتر أمراً رئاسياً دعا فيه إلى تحضير قوة ضاربة من عدة فرق للتدخل السريع في الشرق الأوسط، الأمر الذي أدى إلى طرح فكرة توسيع منطقة حلف الناتو الجغرافية لتشمل المنطقة العربية؛ لسد الثغرة الناجمة عن تحويل الجهود العسكرية الأمريكية نحو هذه المنطقة[10]

وكانت سياسة التهديد بالتدخل في الخليج قد وصلت إلى ذروتها في مطلع عام 1975 عندما أوضح هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي آنذاك «أنه على الرغم من أن أيّة خطوات عسكرية أمريكية في الخليج سوف تكون شديدة

الثابتة على الأرض، وإنشاء قيادة عسكرية جديدة تتولى زمام المسئوولية بعد ان كانت مسؤولية المنطقة تقع في السابق على عاتق القيادة الأمريكية الخاصة بأوروبا، ودعوة الولايات المتحدة لحلفائها للمساهمة في واجبات الدفاع، وقد تبلورت هذه الدعوة في وجود قطع بحرية فرنسية وبريطانية وأسترالية في شمال المحيط الهندي، ومياه الخليج، والسعي الجاد لتشكيل قوة تدخل سريع متعددة الجنسيات دخلت طور التنفيذ في مارس عام 1980 عندما أعلنت الولايات المتحدة عن تشكيل القيادة المشتركة لقوات الانتشار السريع للرد بسرعة وفعالية، وربما بشكل وقائي في هذه الأطراف من العالم التي تتعلق بها مصالحها الحيوية. وصرح الجنرال بول كيلي قائد هذه القوات في 14 ابريل عام 1980 في مقابلة له مع مجلة «استراتيجي ويك» في إطار تحديده لحجم قواته «بأنه ليس هناك حد أقصى لعدد القوات التي يستطيع أن يستخدمها في وضع معين».

وتعتمد فكرة التدخل السريع بالأساس على القوات المركزية «عملياتيا» operationally centralised وهي تضم قوات متواجدة داخل أو خارج الولايات المتحدة، ولكنها خاضعة للقيادة المركزية الأمريكية، وقد واجه برنامج إنشاء قوة التدخل السريع في بداية عام 1979 صعوبات عديدة، منها ما يعود إلى فقدان الرؤية الأمريكية الموحدة حول الهدف من هذه القوات، ومنها ما يتعلق بتضارب الاختصاصات الفنية والادارية والقيادية بين مختلف القطاعات العسكرية المسؤولة، وتعود هذه المصاعب إلى الخلافات حول ضرورة إنشاء قيادة مستقلة لها، وعدم توزيع التبعية «العملياتية» بين أفرع الأسلحة المختلفة، والتي من المفترض اشتراكها في قوات التدخل، ويعني بها القوات البرية والبحرية والجوية ومشاة الاسطول، وبالإضافة إلى الفصل الإداري والقيادي والمسؤولية الميدانية برزت مصاعب جديدة عندما حاولت وزارة الدفاع تحديد القيادة الميدانية التي من المفترض أن تتولى مسؤولية قوات التدخل عند خروجها من الولايات المتحدة، وكان من أسباب هذه المصاعب أن الحدود الجغرافية لمنطقة العمليات في الخليج تقع خارج صلاحيات أيّ من قيادتي الجيش الامريكي في أوروبا وقيادة سلاح البحرية الأمريكي في المحيط الهادي، وقد عبر أحد ضباط هيئة الأركان عن هذه المشكلة بقوله: «هل يمكن اعتبار الخليج منطقة برية أو منطقة بحرية؟» فإذا كانت منطقة بحرية فإنها تتبع قيادة سلاح البحرية، وتصبح مسؤولة عن عمليات قوات التدخل السريع في المناطق البرية المجاورة لها، أما إذا كانت منطقة برية حيث يوجد النفط فإنها تتبع

من طراز س ـ 141 جالاكسي، كانت تشكل ربع القوة الأمريكية من طائرات هذا النوع فضلا عن 11 طائرة من طراز س ـ 5 من أصل 74 طائرة، وهو أمر دعا الاستراتيجيين الامريكيين الى تبني فكرة التركيز المسبق أي التواجد العسكري الدائم للقوات الامريكية داخل وحول منطقة الخليج، وقد عكست شهادة جوزيف سيسكو نائب وزير الخارجية الأمريكية في مطلع عام 1980 أمام اللجنة الفرعية الخاصة بالشرق الأدنى وجنوب آسيا التابعة للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي هذا التوجه حول السياسة الأمريكية في منطقة الخليج كأحد مفردات مبدأ ريجان والذي جاء فيه:

«إن تقوية قدراتنا العسكرية الكلية في منطقة الخليج، وإنشاء وجود أمريكي ذي شأن هناك بأسرع ما يمكن وبصورة ملحة لأمْرٌ له أهمية رئيسية في حماية شريان النفط ذي الضرورة الحيوية، وسيكون ذلك إشارة لها معنى للاتحاد السوفيتي، وسيشجع أصدقاءنا في المنطقة وبعضدهم، كما أنه سيعزز الدور الرئيسي الذي تلعبه الولايات المتحدة في حل النزاع العربي ـ الإسرائيلي بما في ذلك المسألة الفلسطينية بالإضافة إلى أنه يمثل أفضل أمل في ردع أي تقدم سوفيتي محتمل نحو مضيق هرمز»[12].

وقد اقترن مبدأ ريجان باستراتيجية عسكرية أمريكية جديدة كان فحواها أن الحرب مع الاتحاد السوفيتي لن تكون محدودة في إقليم أو منطقة معينة، بل إنها سوف تكون على الأرجح حرباً كونية شاملة، الأمر الذي يستدعي نشر واستخدام القوات العسكرية الامريكية في العديد من مسارح القتال المحتملة في وقت واحد، كما أنها ستكون حربًا طويلة ومتشعبة، وسيكون من واجب الكونجرس الأمريكي دعم أي مجهود حربي قد تجد القوات الأمريكية نفسها ملزمة بالقيام به في أي منطقة من العالم، وذلك من خلال خطوات متدرجة تصل إلى حد إعلان التعبئة الوطنية العامة على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والبشرية، وهذا يقتضي المحافظة على القدرات الهجومية للقوات النووية الاستراتيجية الأمريكية وإبقائها متعادلة على الأقل مع نظيرتها السوفيتية[13].

وقد ترجم المفكر الاستراتيجي الأمريكي هانسون و. بالروين في كتابه عن «استراتيجية الغد» والذي تصور فيه محددات الاستراتيجية الأمريكية خلال الثمانينات وفي عام 2000[14]، أن أي استراتيجية فعالة يجب أن تبنى على الخبرة،

بجنوب غرب آسيا سوف يركز على مجالٍ أوسع للتهديدات المحتملة لمصادر الطاقة في المنطقة وبخاصة في شبه الجزيرة العربية، كما قررت القيادة المركزية في دراستها رقم 2000 في مايو من العام نفسه عن المناخ الأمني انه للتعامل مع الصراعات الإقليمية فإن على الاستراتيجية الامريكية التكيف مع قدر كبير من الظروف التي لا يمكن التنبؤ بها، كما أوضح التقرير أيضاً أن لدى العراق القدرة على القيام بعمليات هجومية ضد منابع البترول في شبه الجزيرة العربية، كما أكد الرئيس الامريكي بوش على تلك الاستراتيجية في 8 أغسطس 1990 عقب غزو العراق للكويت في خطابه الموجه إلى الأمة بذكره: «ان ادارته كما هو الحال مع كل رئيس بداية من روزفلت وانتهاء بريجان متمسكة بأمن واستقرار الخليج».

نخلص من كل ما سبق إلى أن الشرق الأوسط قد أثبت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية أنه مؤشر قياس لمصير المنافسة بين الدولتين العظميين، والتي كان من المحتمل أن تتحول إلى مواجهة نووية، وواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية قد حددت مصالحها في هذا الشرق من نواحٍ سياسية واستراتيجية غير مباشرة، إذ سرعان ما اعترفت واشنطن بأنه مع ظهورِ الاتحاد السوفيتي كخصم أول لها في أعقاب الحرب العالمية الثانية أصبح توازن القوى العالمي يعتمد جزئيا على التوازن الاقليمي بالشرق الأوسط، وكانت أهمية هذا الشرق بالنسبة للولايات المتحدة ترجع إلى أهميته لأعضاء حلف الناتو الذي أصبحت هي قاعدته، ونتيجة لذلك قبلت الولايات المتحدة أن تنخرط انخراطا عسكريا نشيطا في المنطقة، بينما انحصرت أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للمصالح السوفيتية من تطلع الاتحاد السوفيتي المتزايد إلى التوصل لندية سياسية مع الولايات المتحدة ومن ثَمَّ التوصل إلى دور عالمي له، وقد اسفر ذلك عن تداخل سياسي عسكري سوفيتي متزايد في العالم الثالث الذي يشكل الشرق الأوسط جزءاً مهماً منه، وكان النزاع العربي الاسرائيلي مسؤولاً إلى حد كبير عن توفير مدخل عسكري سوفيتي إلى المنطقة، بيد أن التناقض الأساسي بين الهدفين الأمريكيين المتمثلين في احتواء النفوذ السوفيتي ودعم اسرائيل لم يحتد إلا في أواخر الستينيات، واعتبارا من مطلع السبعينات أضحت مشكلة تأمين إمدادات البترول من منطقة الخليج تشكل هدفا رئيسيا بجانب هدف احتواء النفوذ السوفيتي؛ الأمر الذي حدا بالسياسة الأمريكية إلى بحث دور القوة في الدفاع عن المصالح المتعلقة ببترول الشرق الأوسط؛ ذلك أن غالبية الدول

وبعد الانسحاب البريطاني من عدن عام 1967، ومن الخليج عام 1971، أضحت مسؤولية أمن المنطقة وتأمين منشآت البترول فيها مسؤولية محلية في المرتبة الأولى، لدرء أخطار ثلاثةٍ عن منابع البترول: تمثل الخطر الأول في التخريب نتيجة إمكانية تعرض عملية إنتاج البترول وعمليات شحنه وتسويقه لهجوم من جانب أفراد مسلحين، وانحصر الخطر الثاني في ما قد يترتب على إغلاق الممرات المائية المهمة في وجه ناقلات البترول، مثل احتمال خضوع مضيق هرمز ومضيق باب المندب لسيطرة حكومات معادية لمصالح الدول المستهلكة للبترول، أما الخطر الثالث فانبثق من احتمال نشوب قتال بين الدول الرئيسية المنتجة للبترول في منطقة الخليج، قتال يؤدي حتما إلى عرقلة شحنات البترول، وقد يتسبب أيضاً في إلحاق الدمار بمنشآت البترول، وكان تجنب مثل ذلك الاحتمال يعتمد إلى حد كبير على قدرة دول الخليج على وضع نظام أمن إقليمي فَعّال خاص بها، وقد ظل هذا النظام حتى منتصف السبعينات نظاما غير مستقر عبر عنه محاولة السيطرة على منطقة كركوك الغنية بالبترول، والتي كانت عاملا رئيسيا يكمن وراء القتال الذي نشب عام 1974 ضد الأكراد.

ولم تكن الولايات المتحدة ترحب بقرار بريطانيا بالانسحاب، وذلك لاضطرارها إلى إجراء إعادة تقويم لدورها في الخليج، وكانت سياستها تتمشى في ذلك مع مبدأ نيكسون بتأييد التعاون المحلي، ونقل موارد عسكرية ضخمة كي تمد إيران والسعودية بالقدرة النهائية على الدفاع ليس عن ذواتهما فحسب بل عن باقي دول الخليج أيضا، وفي هذا الإطار وافقت الحكومة الأمريكية عام 1971 على برنامج كان من المقرر أن يمتد العمل به حتى عام 1983 على بيع أسلحة ومعدات لكل من إيران والسعودية فيما اعتبر أكبر برنامج لنقل المواد العسكرية الأمريكية من ناحية الحجم والتكاليف، وقد تضمن معدات عسكرية حديثة للغاية ذات مدى لم يسبق له مثيل، تمتعت فيها إيران بمزايا خاصة في ضوء عوامل مثل الحجم والسكان واجمالي الناتج القومي في الخليج[16]. وخص البحرية الإيرانية منها نصيب كبير كي تشكل في النهاية قوة في المحيط الهندي للدفاع عن طريق نقل البترول، في حين كان بناء القوة العسكرية الإيرانية أمراً ذا قيمة في مواجهة الاتحاد السوفيتي حتى تقابل إمدادات الأسلحة السوفيتية للعراق، الأمر الذي دفع بإيران في ديسمبرعام 1971 إلى احتلال الجزر الثلاث: طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى عند مدخل مضيق هرمز بالخليج، وكان من نتيجته قطع العراق لعلاقاته

مساندتها للعراق، وشهد عام 1987 اعتداءات إيرانية على الكويت ببداية حرب الناقلات بين العراق وايران مما اضطر الكويت إلى الإعلان من جانبها في مايو 1987 انها ستبدأ في رفع الأعلام الأمريكية على ناقلاتها التي تصدر البترول عبر الخليج في يونيو، وبتوقف الصراع المسلح في الخليج بقبول إيران لقرار مجلس الأمن رقم 598 في 18 يوليو عام 1988، والذي نص البند الأول فيه على قبول وقف إطلاق النار (التقرير الاستراتيجي، 1989 :149) كان الواقع قد بلور زيادة التواجد الأجنبي في الخليج من خلال زيادة القوة العسكرية الأجنبية فيه، ورفع العلم الأمريكي على الناقلات الكويتية والاشتراك في عملية كسح الألغام التي زرعتها إيران في الخليج. (التقرير الاستراتيجي، 1988 :144). وفي مقابل القدرة العسكرية المتنامية لإيران، بدأت العراق من جانبها التخطيط لتطوير فعالياتها العسكرية، وكانت البداية في تحول الآلة العسكرية العراقية إلى الترسانة السوفيتية في نهاية الستينات بعد أن تولى حزب البعث العراقي السلطة في البلاد عام 1968، وعلى مدى عشرين عاماً وبدعم مالي مكثف من قبل دول الخليج بعد نشوب حرب الخليج الأولى عام 1980 تمكن العراق من إنشاء آلة عسكرية بالغة القوة ساهمت 11 دولة في تكوينها[18] وامتلك فضلا عن الأسلحة التقليدية كل أنواع الأسلحة فوق التقليدية بدءاً من القنابل النووية الذي صرح الأمريكي المشرف على مهام خبراء التفتيش على برامج العراق النووية بعد حرب تحرير الكويت بأن هذه الحرب قد منعت العراق من تصنيع 20 قنبلة ذرية بنهاية عام 1992[19] ومرورا بالاسلحة الكيماوية والبيولوجية، وحتى أسلحة التفجير الحجمي، وكان عماد هذه الآلة العسكرية قوة برية عملاقة بلغت 1,08 مليون مقاتل يساندها قوة جوية امتلكت أحدث الطائرات في العالم، ويدعمها دفاع جوي ذو إمكانات متفوقة، ولقد بدأت ملامح الجهد العراقي في هذا المجال تتبلور بمرور الوقت، حتى جنت القيادة العراقية ثمار حربها مع إيران في شكل طلب إيراني لوقف إطلاق النار.

وكما أسلفت، فإن الاتحاد السوفيتي كان على رأس قائمة موردي السلاح للعراق، وقد أفاد معهد أبحاث السلام الدولي في استوكهولم أن 53% من الأسلحة التي حصل عليها العراق في المدة من عام 1980 وحتى 1989 كان مصدرها الاتحاد السوفيتي، كما صرح هنري دودز المحرر العسكري لمجلة جينس البريطانية المتخصصة في الشؤون العسكرية أن 90% من سلاح القوات البرية

جدول رقم (1)

تطور تنامي القدرة العسكرية العراقية

مقارنة بعامي 1980, 1990

البيـــــان	1980	1990
التعداد العام	12,470,000 مليون نسمة	17,800 مليون
اجمالي القوات المسلحة	212 ألف	مليون
نفقات الدفاع	491,5 مليون دينار	12,9 بليون دينار
القوات البرية	180,000 جندي	950 ألف جندي/ 55 فرقة
القوات البحرية	4,000 جندي	5000 جندي
القوات الجوية	28,000 جندي	40,000جندي منهم 10دفاع جوي
الاحتياط	250,000	750,000 جندي
دبابات	1700 دبابة	5500 دبابة
عربة مدرعة	1500 عربة	10,000 عربة
مدافع ميدان	800 مدفع	3500 مدفع
		200صاروخ سكود بي 300كيلومتر
		400 صاروخ الحسين 650 كيلومتر
		400 صاروخ العباس 850 كيلومتر
قاذفات صاروخي متعدد الفوهات	—	500 قاذف
مدافع مضادة للطائرات	1200 مدفع	3,000 مدفع
قطع بحرية / أنواع	35 قطعة	55 قطعة
مقاتلات وقاذفات	277	600 طائرة
هليوكوبتر	176	160 طائرة

المصدر:

1) International institute of Strategic studies (IISS).
1979 The Military Balance 1979- 1980, London.

2) ———
1989 The Military Balance. 1989- 1990, London.

وعلى الرغم من أن هذه الترسانة العسكرية الضخمة لم تمنع من هزيمة الجيش العراقي في حرب تحرير الكويت، فإن الحقيقة التي لا يمكن تجاهلها أن

مدفعية، 2316 طائرة مقاتلة، 444 طائرة هليوكوبتر مسلحة، فلو خصصت كل الدول العربية من المحيط إلى الخليج 10% من قواتها المسلحة دون الوضع في الاعتبار حقائق الجيوبوليتيك والجيواستراتيجي وخواص الشعوب لمحاولة حل المشكلة عسكريا مع العراق فإنها كانت ستدبر في أحسن الحالات حوالي 180 ألف جندي، 1350 دبابة، حوالي 750 قطعة مدفعية، 230 طائرة قتال، 45 طائرة هليوكوبتر مسلحة. وهي قوة لا تجوز مقارنتها ـ عدديا ـ مع القوات العراقية بالكويت، والتي كانت تتمتع بالعمل من خطوط مواصلات داخلية.

ولعل ذلك يعلل الأسباب التي اضطرت القوات المتحالفة إلى حشد أكبر قوة عسكرية عرفها العالم منذ الانزال البحري في نورماندي 1944، حيث شارك في عملية عاصفة الصحراء مالا يقل عن 600 ألف جندي مشاة، خُصّص لإسنادهم ما يقرب من 3500 دبابة وألفي طائرة مقاتلة قامت بغارات جوية مكثفة، اعتبرت من أشد الغارات الجوية ضراوة في التاريخ الحربي كله، حيث إن الخبراء العسكريين وجدوها ضرورية للقضاء على الآلة الحربية العراقية قبل بدء عمليات الهجوم البري.

وكانت القوات العراقية قد اجتازت الحدود الكويتية حوالي الساعة الثانية من بعد منتصف ليلة 2 أغسطس عام 1990، فأحدثت شرخا عميقاً في جدار التضامن والوفاق العربي، واعتبر هذا الغزو بمثابة المرحلة الأخيرة لأزمتي عامي 1961, 1973 اللتين عكستا الأهداف الأيديولوجية والاقتصادية للاستراتيجية العراقية، عندما وزعت الحكومة العراقية في 26 يونيو عام 1961 مذكرة على سفراء الدول العربية والأجنبية في بغداد ذكرت فيها «أن الكويت جزء من العراق، وأنها كانت تتبع البصرة منذ زمن طويل خاصة أثناء الحكم العثماني، وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى»، ومن بعدها أزمة عام 1973 عندما تأزمت العلاقات الإيرانية العراقية حول شط العرب، فاحتلت العراق في مارس عام 1973 جزءاً من المنطقة المتنازع عليها بينها وبين الكويت واضطرت للانسحاب منها بسرعة إزاء الضغط العربي العام عليها[27]، وهو ما يترجم أن الخلاف بين البلدين لم يكن نزاعاً إقليميا له سند، وأساس من القانون، وإنما سببه مطالبة العراق بأجزاء معينة من أراضٍ يعترف بأنها كويتية مدفوعا باعتبارات تتعلق بمصالح العراق الملاحية في الخليج.

ويمكن القول: إن الأزمة الثالثة عام 1990 قد أُضيف إلى مسبباتها بُعْدٌ ثالث شخصي تمثل في رغبة الرئيس العراقي صدام حسين في لعب دور شرطي الخليج، وذلك بعد انكفاء إيران على ذاتها، ومحاولة استعادة كفاءتها الاستراتيجية

المسلح، ومن ثَمَّ تراوحت السياسة العراقية في إدارتها للأزمة ـ بعد الغزو ـ بين ترسيخ سياسة الأمر الواقع داخل الكويت، وإشعال حرب السفارات، وإغلاق الحدود في التاسع من أغسطس لمنع الرعايا الغربيين من مغادرة الكويت أو العراق، واتباع سياسة الخطوة خطوة في حل مشكلتهم، وتحييد الجبهة الإيرانية، والتحرك السياسي لدعم الموقف العراقي من غزو الكويت من خلال تقديم الاقتراحات المتتالية لهدف إضاعة الوقت باختلاق قضايا فرعية تؤدي إلى تشتيت الاهتمام الدولي بالقضية الأساسية، وبصورة موازية صاحب التصعيد العراقي تصعيد مماثل سياسي واقتصادي وعسكري من قبل قوات التحالف بزعامة الولايات المتحدة شكل صراعا ضاريا بين الإرادات، وأدى في نهاية المطاف ـ بعد استنفاد جميع السبل لحل الأزمة سلميا ـ إلى نبذ الحوار بالكلام وبدء الحوار بالمدافع اعتبارا من ليلة 17/16 يناير عام 1991، وبذلك انتقلت الأزمة إلى طور الحسم العسكري.

مثالب الاستراتيجية العراقية

من المؤكد أن الدراسة المتأنية للنتائج التي تمخضت عنها حرب الخليج الثانية سوف تقودنا بالتحليل إلى مجموعة من الأخطاء الاستراتيجية الفادحة التي وقعت فيها القيادة العراقية سواء أثناء التخطيط للأزمة أو إبان إدارتها، حيث إن هذه النتائج تتسق إلى حد كبير مع ما أدت إليه آليات الأزمة منذ نشوبها وحتى انتهائها.

واللافت للنظر أن الغزو جاء في وقت كان يشهد حملة غربية عنيفة ضد العراق بسبب تهديدات الرئيس العراقي صدام حسين بإحراق نصف إسرائيل بالأسلحة الكيماوية إن هي استخدمت السلاح الذري ضد أي دولة عربية[28]، وهي التهديدات التي وظفتها إسرائيل لمصلحتها جيدا على جميع الأصعدة، ودفعت بتداعياتها الرئيس العراقي إلى الإلحاح على الحصول على تأكيد أمريكي بأن إسرائيل لن تهاجم العراق نتيجة هذا التهديد اللفظي. وأزعم أن أهم وأخطر هذه النتائج من المنظور السياسي، هي عدم إدراك القيادة العراقية لحقائق التوازن الدولي الذي ساد العالم عقب الزلزال السوفيتي وبدء مسلسل انهيار الكتلة الشرقية اعتباراً من مطلع عام 1989، والقصور في تحليل نتائج قمة مالطا بين العملاقين الذي عقد في نهاية العام نفسه وانتهت بمقتضاه ـ كما أسلفنا ـ ما كان يعرف

خريطة توضيحية
لخطط الاقتراب العسكري الأمريكي لمنطقة الخليج في حالة تعرضه لتهديد خارجي

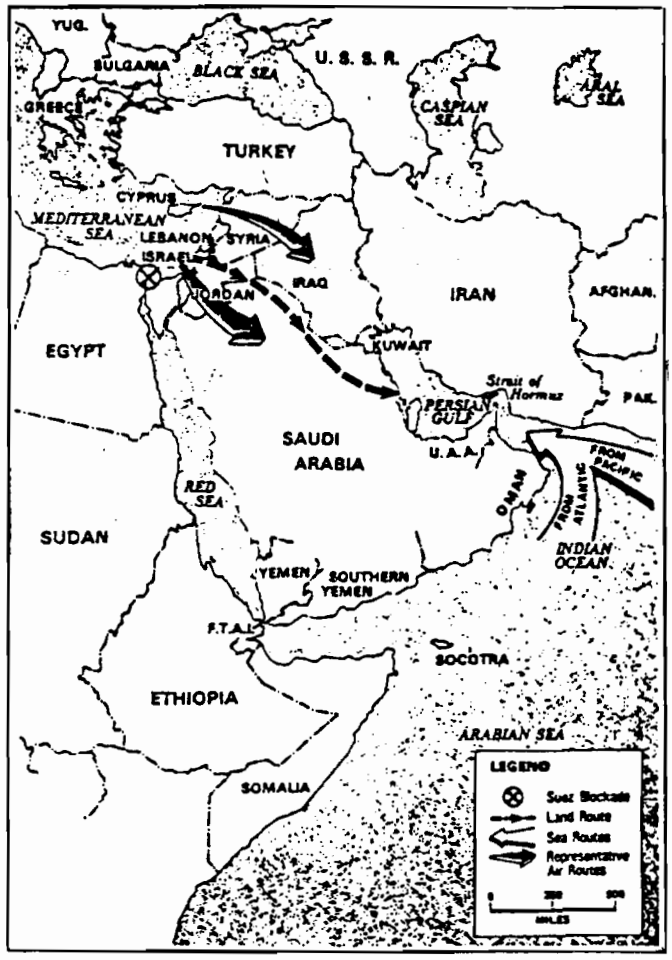

المصدر:

U.S.Army

1981 "The Middle East Issues and Interests" Vol 1.
General Staff. College, Fort Leavenworth, Kansas, U.S.A. P. 167

العقد القادم مما سيؤدي بدوره إلى صرف فوائض البترول العربية المستثمرة في الغرب على أعمال إعادة التسليح بكل ما يترتب على ذلك من تأثير على الهياكل الاقتصادية والمستويات المعيشية في الأقطار المختلفة.

وكان من طبائع الأمور أن ينعكس هذا الوضع على عدد من الدول العربية، وقد تراوحت هذه الانعكاسات بين عودة العمالة لهذه الدول من العراق والكويت وآثارها على الميزانية العامة بدءا من النفقات التي تحملتها الحكومات لتسهيل عودة هذه العمالة، ومروراً بالنقص المتوقع في حصيلة الضريبة المفروضة على هذه العمالة بالخارج، ونهاية بتقلص تحويلات العاملين بالخليج وارتفاع معدلات البطالة من ناحية، وتقلص الدخل بين السياحة من ناحية أخرى، ويضاف إليها جميعا تقلص إيرادات رسوم المرور في قناة السويس بالنسبة لمصر. أما الانعكاسات الاقتصادية لأزمة الخليج على المستوى العالمي، فهي فضلا عن أنها قد أنعشت شركات البترول العالمية، وشركات الأسلحة والتسليح في وقت كانت تحتاج فيه هذه الشركات إلى دفعة قوية لإخراجها من حالة الركود التي كانت تعتريها في أعقاب حرب الخليج الأولى عام 1988، إلا أن هذه الانعكاسات سوف تتمحور مستقبلا حول الطاقة واستمرار تدفقها، واحتمالات اتجاهات أسعار البترول على المدى القصير والطويل، وردود الأفعال التي سوف تتبعها الدول الرئيسية في النظام الاقتصادي العالمي للسيطرة على هذه الأسعار فيما هو قادم من سنوات.

وليس هناك من شك في أن الوقت مازال مبكرا لاستخلاص نتائج متكاملة للبعد العسكري لحرب الخليج، وفي هذا الإطار نرصد لجوء كلا الطرفين المتصارعين إبان المراحل الأولى للأزمة إلى أساليب الحرب النفسية لردع الطرف الآخر من تصعيدها واللجوء إلى الخيار العسكري، مستخدمين في ذلك القسمات الرئيسية للمجتمع الإعلامي المعاصر والتي تشكلت نتيجة الثورة التكنولوجية في مجال الاتصال، وفي هذا السياق نلحظ لجوء القيادة العراقية إلى التعبير عن مواقفها «بالكلمة»، والتحذير من خسائر بشرية فادحة ستدفع القيادة الأمريكية بالضرورة إلى طلب وقف إطلاق النار كما جاء على لسان الرئيس العراقي قبيل المعركة عندما صرح بقوله: «إن العرب يجب أن يتعلموا القتال لفترة طويلة، وأن موت 5000 جندي أمريكي سوف يدفع بالولايات المتحدة في النهاية إلى الانسحاب». بينما لجأت القيادة الأمريكية إلى التعبير «بالصورة» عما سيحل بالآلة العسكرية العراقية نتيجة استخدام الأسلحة المتطورة والقنابل الذكية والنظام الآلي لإدارة المعركة.

عددًا وأكثر كفاءة في استخدام سلاحها في إلحاق الهزيمة بقوة أكثر منها عدداً وأقل كفاءة. ويعتبر في حكم المؤكد أن القيادة العراقية كانت تعتمد في تصورها لسيناريو إدارة الحرب على أفكار ومفاهيم الستينات والسبعينات الخاصة «بحرب المواضع» والتي تعتمد على الحشد والصمود وإطالة أمد المعركة بغرض استنزاف قدرات المهاجم، وإجباره على الانسحاب، بينما تبنت قوات التحالف أسلوب «حرب الحركة» التي استهدفت القضاء على وسائل التحكم والسيطرة، والتأثير في الآلة العسكرية والمدنية العراقية وصولا إلى شل وإعطاب آلة الحرب للخصم قبل تدميرها، والراجح أن القيادة العسكرية العراقية لم تطلع على توجيه العمليات للجيش الأمريكي رقم ف م 100-5 الصادر عام 1983 والذي أوضح تفاصيل العقيدة القتالية للمعركة الجو ـ برية التي اعتمدت على استراتيجية الهجوم العميق لكسب المعركة في مواجهة عدو يتمتع بالتفوق العددي، والعمق الدفاعي لحرمانه من استمرار تحقيق الحشد في الأنساق الخلفية، وإطالة زمن المعركة، وكانت العناصر الرئيسية لتنفيذ تلك الاستراتيجية نظام كشف وتمييز للأهداف على الحد الأمامي للدفاعات وفي العمق، ونظم نيران ذات قدرات عالية في الدقة والمدى، ونظام كفء للقيادة والسيطرة لتحقيق التنسيق بين كل الوسائل المتاحة في التوقيت والمكان الصحيحين، ومن ثَمَّ أخطأت هذه القيادة رصد تقويم التطور المذهل الذي طرأ على منظومة التفاعل المتبادل والمستمر بين التكنولوجيا وفن الحرب، والتي كانت أحد أهم دروس حرب فيتنام.

ويمثل العنصر الثالث، مستوى التدريب القتالي، المحصلة النهائية لتفاعل الخبرة المكتسبة من معارك، أو حروب سابقة مع التدريب على الأسلحة الجديدة المتطورة، وتحت هذا النسق يمكن القول بأن المعارك التي خاضتها القوات العراقية طوال سنوات حربها مع إيران قد أكسبتها قدراً ما من الخبرة القتالية إلا أنه بتحليل جميع هذه المعارك طوال السنوات الثماني التي استغرقتها الحرب نلحظ أنه ليست هناك معركة كبيرة توافرت لها جميع مفاهيم فن الحرب أو معظمها يمكن بمقتضاها الحكم على المستوى الحقيقي لأداء القوات العراقية، وذلك من منطلق أسباب عدة يمكن تلخيصها على النحو التالي: إنه بعد خمسة أسابيع من بداية الحرب في 23 سبتمبر 1980 لم يدخل أيٌّ من طرفي النزاع معركة حاسمة بالمعنى المتعارف عليه، يؤكد ذلك تواضع الخسائر في الأسلحة والمعدات التي أعلنها كلا الطرفين المتحاربين مع التهويل الكبير في حجم الخسائر في الأرواح، والتي كانت

للقيادة العراقية؟ وما التوقيت الصحيح الذي تبلورت فيه نية الغزو والتي تحولت إلى قرار فيما بعد؟ وهل وضع التوازن الدولي في مرحلة ما بعد انهيار الكتلة الشرقية في الاعتبار عند اتخاذ هذا القرار الخطير؟ وما العوامل السيكولوجية التي ساعدت على تعنت القيادة العراقية على مدى 167 يوما منذ 2 أغسطس 1990 وحتى السادس عشر من يناير عام 1991؟ وما العوامل التي رسخت من قناعة القيادة العراقية حتى 16 يناير 1991 بأن القوات المتحالفة لن تشن الحرب؟ هل القيادة العراقية كانت مقدرة للمقارنة العددية والنوعية والنيرانية بين الجيش العراقي وبين القوة المتعددة الجنسيات؟ وما العوامل السياسية الضاغطة التي جعلت القيادة العراقية تتجاهل الإنذار الأخير للقيادة الأمريكية قبل أن تبدأ الحرب كامتداد للسياسة ولكن بوسائل أخرى؟.

الهوامش

(1) الحرب الباردة مصطلح عدا بديلا لمصطلح الصراع الدولي القديم على الساحة الأوروبية وإن بدا في صورة أشد وأعنف فأصبح بديلاً عن الحرب الساخنة التي انتهى إليها الصراع الدولي القديم في حربين عالميتين لم يعد لهما مكان في ظل أسلحة الدمار الشامل الجديدة الكفيلة بالقضاء على كل صور الحياة فوق الأرض وفناء الجنس البشري بأسره، وأضحت الحرب الباردة صورة لصراع يدور بين عالمين متباينين في جذورهما متنافرين في سياستهما.

(2) معاهدة حلف شمال الأطلسي وقعت في 4 ابريل عام 1949 وبمقتضاها اتفق الأطراف على أن أي هجوم مسلح على طرف أو أكثر من أطرافها في أوروبا أو أمريكا الشمالية سوف يعتبر هجوماً عليها جميعاً، وان كلاً منهم سوف يعاون منفردا وبالاشتراك مع باقي الأفراد الطرف المعتدى عليه باتخاذ الاجراءات اللازمة بما في ذلك استخدام القوة المسلحة.

(3) ميثاق وارسو هو حلف عسكري متعدد الأطراف، أنشيء في صورة معاهدة صداقة للمساعدة والتعاون المتبادلين، وقد وقع في وارسو في 14 مايو عام 1955بواسطة حكومات الاتحاد السوفيتي، ألبانيا، بلغاريا، تشيكوسلوفاكيا، ألمانيا الشرقية، المجر، بولندا، رومانيا. وقد تركت البانيا الحلف في سبتمبر عام 1968بعد أن اقتصر على الدفاع فقط عن الأراضي الأوروبية للدول الأعضاء.

(4) انظر مجلة البترول، مجلد 27، العدد 3 ,1990، ص 20.

(5) أعيد تأكيد القرار عام 1961.

(6) انظر مجلة فورن أفيرز، آسيا بعد فيتنام، العدد 46، اكتوبر 1967، ص 111 -125.

(7) أدلى كيسنجر بهذه الملاحظة في محاضرة ألقاها عام 1976.

(23) انظر جريدة الأهرام القاهرية: العدد الصادر في 30 ابريل 1991 نقلا عن لوموند دبلوماتيك.

(24) انظر مجلة المصور القاهرية: العدد الصادر في 15 فبراير 1991.

(25) انظر مجلة دير شبيجل الألمانية: العدد الصادر في 6 ابريل 1991.

(26) انظر جريدة الأهرام القاهرية: العدد الصادر في 27 مايو 1991.

(27) انظر مجلة السياسة الدولية، جذور الأزمة بين العراق والكويت، العدد 102 ,1990 ص 16.

(28) محضر اجتماع الرئيس العراقي صدام حسين مع وفد الكونجرس الامريكي يوم الخميس 12 ابريل 1990

(29) المؤسسة العربية للدراسات والنشر، سلسلة الدراسات الاستراتيجية رقم 9 ص 31.

(30) انظر جريدة الأهرام القاهرية: العدد الصادر في 22 سبتمبر 1990، ص 7.

(31) انظر جريدة الأنباء الكويتية: العدد الصادر في 4 ديسمبر 1986.

(32) انظر جريدة الجرائد العالمية: الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، الصادرة في 4 ديسمبر 1990، ص 3.

(33) انظر مجلة البترول، مجلد 29، العدد الثالث، 1990، ص 50.

المصادر العربية

حافظ، ح

1966 المشكلات العالمية المعاصرة، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر.

ديني، ب

1990 نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية (ترجمة ودودة عبد الرحمن بدران) القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع.

شلبي، أ

1983 قراءة جديدة للحرب الباردة، القاهرة، دار المعارف.

فؤاد، أ

1954 أمريكا في الشرق الأوسط، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

1990 التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1989، القاهرة، الأهرام.

———

1989 التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1988، القاهرة، الأهرام.